شخصيات قيادية واجتماعية ومتخصصة تتحدث عن خطر المخدرات لـ 14 أكتوبر :

الأدوية في السابق كانت تصرف بوصفات طبية وتحت إشراف طبيب مختص

ظاهرة انتشار الحبوب والمواد المخدرة من الظواهر التي تشكل خطراً على شبابنا ومجتمعنا بشكل عام وترجع أسباب انتشارها إلى ضعف الوازع الديني والتفكك الأسري وأصدقاء السوء وغيرها من الأسباب، كما أنه بانتشارها تظهر العديد من المشكلات في الجوانب النفسية والصحة الحيوية للمتعاطي أضف إلى ذلك المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والتي تبرز كمشكلات حقيقية لتعاطي المخدرات .

14 أكتوبر التقت عدداً من الشخصيات البارزة التي تحدثت عن هذه الظاهرة وانتشارها والمشكلات الناتجة عنها وجوانب أخرى في سياق الاستطلاع التالي:

تحقيق / منى علي قائد / مواهب بامعبد

الأدوية المنتشرة ليست أدوية مخدرة

وفي جولتنا الاستطلاعية كان أول لقاءاتنا بالدكتور/ عبدالقادر الباكري مدير الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية الذي تناول في حديثه الأدوية المخدرة وتأثيراتها على المتعاطي قائلاً:

بالنسبة لما يتم الحديث عنه من الأدوية المخدرة وإنها منتشرة، فهذه معلومة غير صحيحة لأنه ليست الأدوية المنتشرة هي أدوية مخدرة وإنما هي أدوية مؤثرات نفسية وعقلية، وعندما نتحدث عن المخدرات هناك شقان الشق الأول يسمى التعود الجسماني وهو الذي يشكل خطورة كبيرة جداً على متعاطيه أو المعتادين عليه والشق الثاني هو التعود النفسي وهذا توجد له أصناف مختلفة من حيث تأثيراتها العلاجية أو الأضرار التي يمكن أن تسببها في حالة الاستمرار عليها لهذا فإن الشقين لا يوضعان في سلة واحدة.

وأوضح أن أدوية (الديازبم) ليست من الأدوية المخدرة، بل هي من المؤثرات النفسية ولها تأثير مسكن ومهدئ وممكن أن يعتاد عليها الشخص ويسمونه الاعتياد النفسي وليس الإدمان وهذه الأدوية مرخصة ووجودها مهم جداً وتدخل ، للبلاد بشكل رسمي لعلاج حالات مرضية يصعب علاجها إذا لم تتوفر هذه الأدوية، وإذا تم التشديد عليها أكثر من اللازم سنحرم المريض نفسه من أن يتحصل عليها، ولكن المشكلة في تنظيم مسألة الرقابة على الأدوية المخدرة والمؤثرات النفسية والعقلية بحيث تصل إلى الشخص المحتاج لها ويمنع تسربها ووصولها إلى من لا يحتاجها.

واستطرد في حديثه قائلاً: هناك قانون وهو قانون المخدرات والمؤثرات العقلية صدر في عام 93م محدد فيه اللوائح والإجراءات والعقوبات في حالة عدم قيام أي مؤسسة صحية بممارسة عملها بالشكل الصحيح أو أي ممارس للمهنة بما فيها سحب مزاولة ترخيص المهنة.

وأضاف: هناك قرار جمهوري بقانون خاص بمهام الهيئة العليا للأدوية الذي يحدد مهامها بالرقابة على الأدوية ومن ضمنها الرقابة على أدوية المخدرات والمؤثرات النفسية والعقلية .. وكذا عملية استيرادها وتوزيعها توجد عليها رقابة.

يجب أن توضع آلية لصرف الأدوية

وأشار إلى وجود ضعف كبير جداً فيما يخص الوصفة الطبية والصرف من الصيدليات ويجب أن تحدد وتوضع آلية لصرف الوصفة الطبية، وطبعاً هذا كان متبعاً في السابق حتى العيادات الخاصة كان يجب ان تقوم بصرفها بوصفة طبية معينة صادرة من المحافظة او من مكتب الصحة. واضاف: مع الأسف الشديد فإن مسألة الصيدليات والعيادات لا تدخل ضمن مسؤوليتنا كهيئة عليا للأدوية ولكن تقع ضمن مسؤولية مكتب الصحة.

اتفاق يهدف محاربة بيع المهدئات

وأوضح أن هناك اتفاقاً بيننا وبين إدارة الأمن الممثلة بالمباحث ومكافحة المخدرات وكذا مكتب الصحة بحيث وضعنا آلية لمحاربة هذه الظاهرة ومن ضمنها أن تكون الوصفات الطبية صحيحة وعدم الصرف من الصيدليات إلا بوجود هذه الوصفات، لأن الهيئة تقوم بمراقبة المستوردين حيث توجد لدينا رقابة ممتازة.

إلا أنه لا توجد لدينا دراسة تحدد ما هي الأصناف الموجودة أو التي يتم تعاطيها بالضبط وهذا ما نطلبه من قبل الجهات المعنية بالمحافظة أن تعمل دراسة تحدد ما هي الأصناف وهل هي أصناف مهربة فعلينا أن نتابع مسالة دخولها البلاد والجهة الثانية إذا كانت هذه الأدوية مسربة من الأدوية المستوردة رسمياً يجب أن نتأكد من أين يتم التسريب؟ وإيقاف مصدر تسريبها سواء كان من الصيدلية أو من المستورد نفسه وفي هذه الحالة يمكن أن تتم الإجراءات ببساطة ويتم ردعهم إذا كانوا مستوردين رسميين وتوقيفهم عن هذا العمل.

واستطرد قائلاً: لكن إذا كان يأتي عن طريق التهريب في هذه الحالة هناك جهات أخرى مسؤولة عن المنافذ الرسمية ومنها الأمن والجمارك وحرس الحدود وغيرها من الجهات بحيث نضمن عدم أي مواد من هذا النوع.

وناشد الجهات الرسمية أن تقوم بإعداد هذه الدراسة في المحافظة وتحدد طبيعتها ونوعها ومصدر تسربها ومن ثم ستكون هناك آلية وطريقة للمواجهة.

وأضاف أن من ضمن التوصيات التي خرجت بها الندوة الخاصة بالمخدرات والمؤثرات النفسية والعقلية هي أولاً: مسؤولية المجتمع والمتمثلة بالأسرة إذ أن كل أسرة مسؤولة عن ابنها، وثانياً: مسؤولية رجال الدين حيث يجب ان يعطي إهتمام كبير جداً أثناء الوعظ الديني لهذا الموضوع والجانب الآخر هي السلطات الاخرى وكذا المدرسة حيث تؤدي دوراً في الجانب التربوي، اما الجانب الصحي فهو تنظيم للمسألة بحيث أنه لا يتم تسريب ولا سوء استخدام للأدوية التي تصل بشكل رسمي للبلاد، ومن المهم ان تكون هناك دراسة للمشكلة اذا كانت كبيرة او محددة ويمكن السيطرة عليها بشكل اسهل لان حل أي مشكلة يتطلب معرفة مدى حجمها واسبابها. ونوه باستمرار دور الاسرة والمدرسة في عملية التوعية من مخاطر هذه الظاهرة.

وأكد ان المخدرات غير منتشرة بشكل واضح ولا توجد معلومات مؤكدة اوحقيقية بان هناك ادماناً على المخدرات او تداولاً غير مشروع لها، بل هناك اساءة في استخدام ادوية المنبهات والمؤثرات النفسية والعقلية، ولكن مدى حجم هذه الإساءة غير معروف بشكل صحيح.

المخدرات من المحظورات الشرعية

وخلال جولتنا الاستطلاعية التقينا الشيخ/ فؤاد البريهي مدير مكتب الاوقاف والارشاد في محافظة عدن تحدث:عن ظاهرة المخدرات او ما يسمى بالحبوب المنشطة أو المهدئة قائلاً:

كلها تؤدي الى التأثير السلبي على عقول الناس، وبالتالي التقليل من قدرة الإنسان على فهم الأشياء او اساءة التصرف وأضاف انها تأتي ضمن المحظورات الشرعية المحرمة، حيث لا يخفى على احد ان المخدرات بدرجاتها المختلفة هي ضمن الامور المحرمة دينياً والمنبوذة اجتماعياً بإعتبارها سرطاناً لأنها تتدخل في السير الطبيعي لسنة الله في قدرة الانسان على التعامل مع مجريات الأحداث وعلى الظروف المحيطة به.

وأوضح ان هذه الظاهرة قد أصبحت عامة ليس فقط على الشخص الذي يتناولها وإنما أصبحت عامة اجتماعياً واقتصادياً تبدأ بالشخص ثم تصل إلى الأسرة ثم تتحول إلى المجتمع فيصبح الأشخاص المتأثرون او الداخلون ضمن هذا الإطار يمثلون خطراً اجتماعياً واقتصادياً وامنياً.واستطرد قائلاً: نحن في مكتب الأوقاف والإرشاد وكرجال دين قمنا بعمل عدد من التعميمات التي تناولها الأخوة الخطباء ونعتزم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة كمكتب الصحة والإعلام والتربية والتعليم والشباب والرياضة إقامة الندوات والمحاضرات المختلفة في وسائل الإعلام المختلفة لبيان الأضرار الناتجة عن استخدام المخدرات التي تهدد حياة الأمة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية وتذهب بمصدر قوة هذه الأمة وهم الشباب لهذا نخشى ان تتحول بلادنا من منطقة عبور الى منطقة استهلاك واضاف ان هذه المواد المخدرة والمنشطة المختلفة تقضي على النمط الطبيعي في سيرة حياة الإنسان لهذا نتمنى من الجميع الشعور بهذه المسؤولية من مواقعهم المختلفة سواء الآباء او مدراء المدارس او خطباء المساجد والأئمة والدعاة ووسائل، الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة حيث إنها بحاجة الى جهد إجتماعي يتمثل بتعريف المجتمع بمخاطرها المختلفة ثم ماهي الوسائل والإمكانيات اللازمة كمكافحة وإيقاف زحفها ومساعدة من قد اصيبوا بها على الشفاء وإعادة دمجهم داخل المجتمع كأشخاص إيجابيين.

رصد بعض الصيدليات

وفي الجانب الأمني التقينا بالمقدم/ نبيل محمود التركي مدير شرطة المنصورة حيث قال: دور الأمن في موضوع الحبوب المتناولة في محافظة عدن يقتصر على متابعة البيع في الصيدليات ونقوم بعمل التحريات على بعض الصيدليات، حيث تم في السابق ضبط أشخاص يقومون بالبيع بدون أي أوراق طبية، ولكن الآن ونتيجة للوضع الأمني الراهن تم رصد بعض الصيدليات التي تقوم ببيع هذه الحبوب او المتاجرة بالعقاقير المخدرة دون أي تصريح طبي او وصفة طبية بالأسم، ولكن كل وقت له مجال.

لهذا ننصح الشباب بالأبتعاد عن هذه العقاقير وعن أصدقاء السوء الذين يجرون غيرهم للدخول الى هذه الهاوية ..وننصحهم ان يقضوا وقتهم في أشياء مفيدة لهم ولأسرهم.

الفراغ القاتل سبب في التعاطي

وخلال لقائنا بالدكتور/ زياد بن طالب أستاذ علم النفس المساعد جامعة عدن وإختصاصي في إعادة التأهيل من الإدمان تحدث إلينا قائلاً:

في الفترة الأخيرة حدث في عدن إنفلات امني وإنفلات إجتماعي وإنفلات أسري والسبب الرئيسي في ذلك يرجع الى الأسرة قبل الدولة لأنها هي المسؤول الأول والأخير عن هذا الفرد الذي ينتمي إليها لأن الضرر سيقع في الأسرة قبل المجتمع.

وأضاف: نحن نعلم ان بعض الشباب يتعاطون هذه الحبوب بدافع الفضول وذلك يعود للفراغ القاتل، وأصدقاء السوء والممارسات الخاطئة وكذا للخروج من صدمة الواقع الذي يعيشون فيه الى جانب الهروب من الضغط النفسي العائلي والفقر والبطالة وغيرها من الأمور التي تسبب ضغطاً عليهم .

وافاد بإن بعض الشباب يتحصلون على هذه الأشياء من السوق الذي توجد فيه فئات معينة تقوم بهذا العمل وهم فئات المهربين وفئات ضعيفي النفوس الى جانب فئات تريد الانتقام من المجتمع.

الأضرار الصحية للمتعاطي

واوضح أن هناك اضراراً ناجمة عن هذا التعاطي أضرار صحية وتتمثل بعدم الاستقرار بالنوم وفقدان الشهية وعدم التوازن والعصبية والشعور بدوران الرأس وكذا الشعور بالغثيان وغيرها من الأمور الكثيرة اما الأضرار النفسية فتكمن في عدم الاستقرار النفسي والتشنج وعدم قبول الراي الآخر والعصبية والانفراد كذلك عدم التكيف مع الواقع الذي يعيش فيه ومن الناحية الاقتصادية فإن ذلك يسبب ازمة للاسرة اولاً لأنها مصدر المال ومن هنا ستظهر مشكلات اخرى منها اختفاء الادوات الثمينة واختفاء المال والأجهزة وغيرها من الأشياء اما اذا نظرنا للجانب الإجتماعي فقد يكون هذا الإنسان رب اسرة وإذا دخل، في خانة التعاطي سيؤدي هذا الى تفكك الأسرة وهنا سيظهر الفساد الأخلاقي، حيث ستمارس بعض الاعمال التي تتنافى مع الدين والعادات والتقاليد في المجتمع وذلك للسعي وراء كسب المال، اما الأضرار الامنية فسنلاحظ ظهور فئة تمارس بعض الإعمال الخاطئة في الشارع والسبب الرئيسي لتلك الممارسات هو كسب المال، وبالتالي هذا سيؤدي إلى ظهور السطو والتحرش والسرقة وغيرها من الأمور التي تتنافى مع عادات وتقاليد المجتمع.

وأشار إلى أن منظمة الصحة العالمية وفرت هذه المظلة لدخول الأدوية التي هي اساساً لمساعدة المرضى المحتاجين والذين يعانون من حالات الاكتئاب والصرع وذلك لإعادتهم الى حالتهم الطبيعية وذلك تحت رعاية واستشارة وزارة الصحة وكذا صرفها لهم بإشراف طبيب مختص.

وأفاد ان مصادر جميع الأدوية والعقاقير الطبية المخدرة والنفسية من مادة المورفين الذي ينتمي لعائلة الامنيون (يعني تأتي من مصدر مخدرات) ولكن هذه المواد توجد بنسب معينة بحيث تتوازن بمسألة التعاطي حيث وجدت هذه العقاقير الطبية اساساً لتؤدي رسالة العلاج لكن الاستخدام السيء لها يؤدي الى دمار الشخص الذي يتعاطاها.

واستطرد قائلا: كيف يمكن الحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال بناء مركز لإعادة التأهيل، من الإدمان ووضع آلية في صرف العقاقير المخدرة وإنشاء لجان مشتركة مكونة من إدارة مكافحة المخدرات والرقابة الدوائية وادارة الصحة في الرقابة على الصيدليات وقائمة العقاقير المخدرة والأدوية النفسية الممنوع تداولها الا بوصفه طبية، وكذا البدء ببرامج التوعية والوقاية من مخاطر الادمان للمخدرات والاهتمام بالمراهقين والشباب وعمل حملات توعية مكثفة وذلك لتصحيح المعتقدات الخاطئة عن المخدرات وايضاً المراقبة والمتابعة الاسرية ووضع البرامج المتنوعة والمدروسة وتنمية الوازع الديني لدى الشباب.

وفي سياق حديثه عرف لنا الإدمان بقوله: هو حالة التسمم الدوري لتعاطي الفرد لمادة مخدرة، فيتحول من الحالة الطبيعية الى الحالة غير الطبيعية (المخدرة) وتكتمل صفة المدمن في الخصائص التالية:

اولاً: ان تصبح المادة المخدرة مسيطرة على الفرد ، وثانياً : زيادة الجرعة بالتدريج وبإستمرار وكذا حدوث اعتماد جسدي وإعتماد نفسي وبالتالي يصبح الفرد ضاراً على ذاته وعلى المجتمع.

لهذا لابد على المجتمع ككل ان يتحد ويقف أمام هذه الظاهرة ، حيث قمنا بعمل محاضرات في الأذاعة والتلفزيون والصحف والمواقع الإلكترونية وكذا في الجمعيات وغيرها، لكن مردودها كان بطيئاً، لأن تقبل المجتمع لهذه الظاهرة ضعيف وهذا الشيء يقع على عاتق السلطة المحلية متمثلة بالمحافظ وعلى إدارة الأمن والرقابة الدوائية وإدارة الجمارك والمجتمع المدني والجمعيات الخيرية والجامعات والتربية والتعليم وكذا ائمة المساجد، يعني بحاجة الى كيان المجتمع وكل جهة تعمل بطريقة مكملة للجهة الاخرى لأن العمل المنفرد لن يوصل الرسالة بصورة كاملة.

وأضاف: كما يوجد لدينا ضعف في الوقاية والتي بدورها بحاجة الى توعية لهذا لابد ان تبدأ عملية التوعية من المدارس والاسرة ومن اماكن تجمع الشباب عن طريق الجمعيات الشبابية الموجودة.

كما نتمنى ان نفتح مركزاً اولياً يحتوي على خط ساخن يتم من خلاله تقديم الإستشارات بطريقة غير مباشرة وكذا فتح مركز للتواصل مع الذين لديهم الرغبة طوعياً.

وأكد انه لابد على الرقابة الدوائية من تنفيذ عقوبات صارمة تجاه مصدر بيع الأدوية في الصيدليات من خلال « الإبلاغ عنها وإغلاقها ودفع غرامة..» بشرط أن لا تخضع هذه الأمور للمجاملات والمصالح الشخصية، لان هذا التهاون سيعطل ويدمر مجتمعاً بأكمله كذلك على الصحة أن لا تتهاون تجاه هذه الأمور وإدارة الجمارك والمنافذ البحرية والجوية والبرية عليها أن تكون تحت السيطرة الكاملة.

المخدرات تهدد حياة شبابنا

التقينا المحامي / طاهر منصور قاسم رئيس نقابة المحامين فرع عدن حيث قال : أولاً تعتبر المخدرات ظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تمس المجتمع بكامله وتستهدف فئات الشباب وهذه الظاهرة قد تسبب نتائج واضراراً كثيرة وكبيرة مثلاً قد يؤدي تعاطيها إلى الانتحار أو ارتكاب جرائم أخرى وأضاف كقوله أن مكافحة المخدرات يجب أن تبدأ اولاً في معرفة المصدر الذي يقوم بتوريدها إلى البلاد وكيفية دخولها ومن وراء هذه الجريمة الشفاء لان من يقوم بهذا الفعل هم أعداء للوطن وللشعب اليمني وإن كانوا جماعة يمنية فهم متآمرون أو باعوا ضمائرهم للشيطان.

واستطرد قائلاً بأن هناك قوانين تعاقب على ارتكاب مثل هذه الجرائم التي هي ضد الإنسانية في المعنى الإنساني والحقوقي العام وجرائم ضد الوطن والشعب اليمني بشكل خاص.

وقال: أتمنى أن يكون هناك قضاء قوي وعادل ومستقل يتصدى لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد حياة شبابنا الذين هم عماد المستقبل وصمام أمان هذا الوطن الحبيب والغالي على قلوبنا جميعاً كما أتمنى أن تعمل الدولة على مكافحة هذه الآفه ومحاكمة ومعاقبة مرتكبيها وموردیها ومزعيها بين الشباب وكذلك معاقبة وإصلاح الشباب كما أتمنى لشبابنا أن يتجنبوا هذه الظاهرة وهذه الآفة الخطيرة التي انتشرت بينهم.

المخدرات جريمة ارتكبت بحق جيل واسع

واثناء جولتنا وقفنا وقفة قصيرة مع فضل علي عبدالله رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان – رئيس لجنة الحوار الوطني بعدن ، حيث قال : اولاً إن سبب انتشار المخدرات يعود إلى الفقر والبطالة التي وجدت بين الناس في عدن فاستغلها بعض النافذين المعادين لهذا الوطن ولهذه المدينة بالذات وانتشرت المخدرات وهناك البعض من الشباب القصر من يتحصل على دعم مالي من جهات لاتريد مصلحة الوطن واستقراره وربما تدركون ذلك من خلال انتشار حمل السلاح في محافظة عدن بين الشباب وهذه ايضاً مشكلة أدت إلى قتل وإصابة العديد من الشباب وكذا المواطنون تضرروا من الرصاصات العائدة والطائشة فمنهم من قتل ومنهم جرح .

وقال: بطبيعة الحال انتشار المخدرات وحمل السلاح سيؤدي حتماً إلى القتل والسلب والنهب وسيرتكب كثير من الجرائم من اجل حصوله على المال لهذا نقول أنها جريمة ارتكبت بحق جيل ، واسع من الشباب القصر في هذه المدينة وثانياً غياب دور الأسرة بعدم متابعتها ومراقبتها لأولادها فلا تعرف إلى أين يذهبون؟

ولامع من يسهرون؟ وماذا يتعاطون ؟ والى وقت متأخر من الليل وهم في الشوارع لا يسألون عنهم احداً .

وأوضح قائلاً: تناولنا هذا الموضوع أكثر من مرة وفي أكثر من ندوة وقلنا بأن هؤلاء الشباب دمروا بسبب هذا الفعل الإجرامي الذي اتبعه هؤلاء بعض ممن لهم مصلحة في تدمير شبابنا وهو ضمن خطة ممنهجه قد وضعت لتدمير جيل كامل ولتشكيل خطر مباشر على حياة الناس وعلى ممتلكاتهم الخاصة والعامة في عدن ، وأضاف أنها جريمة ارتكبت بحق هؤلاء الشباب وعلى من ارتكب هذه الجريمة أن يعاقب عليها لان الشباب ضحية لهم وعلينا كمجتمع أن نفتح أعيننا لان مثل هؤلاء الشباب إذا لم تغطى احتياجاتهم ربما يرتكبون حماقات أكثر واضاف: إننا مطالبون جميعاً في هذه المدينة بأن نقف أمام هذه الظاهرة الخطيرة جداً والتي تهدد امن وسلامة أبنائنا وأمننا وسلامتنا جميعاً كمواطنين في هذه المدينة التي لم تعرف يوماً التعصبية ولا الانفلات الأمني ولا هذه الجرائم منوهاً بأن عدن كانت مدينة السلام والأمان والمحبة.

المخدرات إلى جانب السلاح

وتناول الدكتور / سيف علي حسن أمين عام المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحرية الديمقراطية في خديثه المخدرات قائلاً أن المخدرات في محافظة عدن منتشرة ووراءها دعم من جهات تريد لهذه المدينة الدمار وتريد لشبابها الإدمان.

وأضاف قائلاً: الخطورة في ذلك الأمر انتشار المخدرات وهناك مروجون لها وقد أصبح بعض الشباب مدمنين على هذه الآفة وفي حالة انقطاعهم عنها سيرتكبون أي عمل جنوني للحصول عليها سواءً كان ذلك بالسرقة أو بالنهب أو بالقتل.

وأوضح بأن هناك بعض الشباب الذين يتناولون القات مع حبوب يسمونها «الديزبم» وهذا حسب قولهم بأنه يعطيهم « كيف معين» و « الديزبم» مميزاته عندما تكون الجرعة اكبر يسبب هيجاناً لمتعاطيه على عكس إذا تناول منه حبة أو حبتين فإنه يشعر بالنعاس « النوم».

وفي سياق حديثه قال : الافظع من ذلك انتشار الأدوية الكبيرة مثل المورفين وغيرها من الأدوية في السوق وهي مجموعة الـ « D.D.A" في الوقت الذي كانت هذه الأدوية ممنوع صرفها إلا في المستشفيات وبوصفات طبية ويتم تكسير الانبولات الفارغة بلجنة من الأطباء تشكل تحت إشراف مدير المستشفى المعني أو تسلم للجنة العليا وأضاف : كما كانت هذه الأدوية لا تصرف إلا بواسطة طبيب مختص ، حيث كان في السابق لا يقوم أي طبيب بكتابة هذه الوصفة بل كان هناك أطباء محددون يقومون بكتابتها أما الآن فالأدوية موجودة ومنتشرة في السوق وتباع لأي شخص يريد شراءها.

وقال : أن الخطورة الأكبر الآن تكمن في وجود المخدرات إلى جانب السلاح بيد الشباب لهذا تمارس بعض الأساليب التعنيفية من قبل الشباب مثل قطع الطرقات وغيرها من أساليب العنف التي طبعاً ينسبونها إلى الحراك الجنوبي الذي ليس له أي علاقة بهذا الموضوع.

وأفاد أن السلاح تمتلكه أجهزة السلطة ولابد من معرفة الجهات التي قامت بتوزيعه داخل المحافظة ووضعت الشباب على هذا الطريق المهلك.

ودعا الشباب إلى الابتعاد عن المخدرات لان فيها دماراً حيث تعمل على قتل خلايا الدماغ فيصبح متعاطيها ضعيفاً في دراسته ولا يستطيع التفكير والتحليل " بليد" لهذا عليهم الابتعاد عنها قدر الإمكان وان لا يجروا الآخرين إليها.

وثانياً على السلطة المحلية أن تقف ضد هذا الخراب الحاصل لشبابنا أما إذا ظلت واقفة ومتفرجة فهذا يجعل أصابع الاتهام تشير إليها وقد يكون لها ضلع وغرض من هذا الوضع المنفلت والمتدهور لشبابنا.

القضية الجنوبية

فيما قال عارف ناجي علي أمين عام تكتل نشطاء عدن وناشط سياسي وحقوقي: للأسف الشديد موضوع المخدرات والحبوب المهدئة وغيرها من المسميات التي يطلقها شبابنا الآن لم تكن موجودة في عدن في الفترات السابقة ولكن في الآونة الأخيرة ومع الانفلات الأمني الحاصل في المدينة ظهرت هذه الحبوب بشكل مكثف وكأنها كانت مدروسة وخطط لها سابقاً وذلك من اجل الهاء شبابنا وإبعادهم عن القضايا التي تهمهم سواء كانت " سياسية أو اجتماعية أو قضايا مصيرية " حيث ركزوا بها على المناطق الجنوبية وذلك لإشغالهم عن القضايا الأساسية.

لهذا انصح بدراسة ومعالجة هذه الحالة من خلال معرفة المصدر أو الجهة التي تمول هذه المخدرات وعلى المجتمع المدني أن يتحرك وان يؤدي دوره وان تكون هناك حملة توعية واسعة الانتشار في مختلف وسائل الإعلام " تلفزيون وإذاعة وصحافة " وفي المدارس والجامعات والمعاهد من خلال إعطاء بعض المعلومات والإرشادات المهمة للطلاب عن هذه المخدرات وخطورتها وما تسببه من أعراض جانبية تؤدي إلى قتل روح العزيمة والإصرار فيهم حتى لا يكون لهم دور فاعل في المجتمع.

المخدرات ظاهرة غريبة

كما التقينا المذيعة / جميلة جميل مذيعة برامج في قناة عدن الفضائية حول هذا الموضوع حيث قالت : ظاهرة انتشار المخدرات هي ظاهرة غريبة على بلادنا ظهرت في الفترة الأخيرة ومع الأزمة الحاصلة في عام 2011م وانتشرت بصورة لافتة بين أوساط الشباب واعتقد أن هناك جماعات واقفة وراءها وتدعمها ولها مصلحة من انتشارها وضياع شبابنا وأضافت أن الهدف من ذلك هو الهاء الشباب عن المطالبة بقضاياهم الحقيقية وإظهارهم بأنهم بصورة سيئة أو مجرد فئة خارجة عن القانون.

وأوضحت أنه في حقيقة الأمر الشباب لهم مطالب وحقوق وواجبات وعليهم الحفاظ على الدولة وحماية هذا الوطن وفي نفس الوقت عليهم أن يطالبوا بحقوقهم بطرق مشروعة تحقق لهم أهدافهم وأمنياتهم التي يطمحون إليها في الحياة.

وناشدت الجهات المعنية والدولة بإنشاء مراكز خاصة لمعالجة الإدمان والأفضل أن تكون داخل مصحة الأمراض النفسية والعقلية باعتبار أنها في مكان بعيد وآمن كما لابد من مكافحة ترويج وتهريب المخدرات بكل طرقه واشكاله.

أصحاب مزاج عال

ولاستعراض إحدى الحالات تحدثنا مع مجموعة من الشباب تتراوح أعمارهم بين " 18 و 25" سنة وسألنا هم عن الدوافع والمسببات التي دفعتهم إلى تناول هذه الحبوب؟

فأجابوا جميعهم إجابة واحدة بأنه الفراغ الذي يعيشونه واليأس إلى جانب الفراغ النفسي الذي يعانونه بالإضافة إلى وجود القات كلها مسببات دفعتهم إلى هذا الطريق الخاطئ حيث أن القات في نظر معظمهم هو وسيلة لتضيع الوقت ، بينما البعض الآخر يزعم بأن القات وسيلة للتواصل الاجتماعي وقضاء وقت ممتع مع الأصدقاء وكذا هو وسيلة للتفكير الجاد عن كيفية الحصول عليه في اليوم التالي فالسموم الموجودة على شجرة القات من " مواد كيميائية " مع الحبوب المخدرة والتي تحتوي اساساً على " مكونات كيميائية " كلها تتفاعل مع بعضها البعض وذلك لإعطاء أفضل النتائج " مزاج " يراه المتعاطي.

أما عن سؤالنا بما يشعرون به عند تناولهم لهذه الحبوب؟

أجابوا : نشعر بالنشوة ، واسترخاء تام للجسد وكذا نشعر بالسيطرة على النفس والاهم من هذا هو استمرار طعم وحلاوة وتخديره القات طوال فترة التعاطي للحبوب، بالرغم من أنهم على دراية كاملة بالنتائج السلبية لهذه الحبوب حيث تعمل على تدمير خلايا الدماغ مع بطء شديد في عملية بناء وإنتاج خلايا جديدة وفقدان الشهية الذي يؤدي إلى سوء التغذية إلى جانب ضعف الأعصاب والمفاصل في الجسم وذلك بسبب الخلل الوظيفي في الحركة الفيزيائية للجسم بالإضافة إلى أمراض الكبد والقولون والقرحة والصرع والنوبات القلبية وانقطاع النفس ما يؤدي إلى الموت.

وبشهادة أحد المتعاطين الشباب ذكر لي كيف تعرض إلى نوبة صرع في الشارع العام بينما آخر قام بضرب صديقه بسب علبة بيبسي إلى جانب أن معظم المتعاطين لا يتذكرون الأحداث الأخيرة الحاصلة لهم ، وطبعاً كل هذا يرجع إلى الكمية الكبيرة التي يتعاطونها حيث تتراوح بين "4 - 10" حبات في اليوم وهناك من يتعاطى أكثر من هذه الكمية.

أما بالنسبة لمصدر حصولهم عليها فأجابوا: بأن هناك صيدليين و موزعين أدوية فاسدين يقبلون أي وصفة طبية دون مراعاة لشرف المهنة والأخلاق الإنسانية أو يتم صرفها لهم لوجود معرفة وصداقة وثيقة بين هؤلاء المتعاطين والمذكورين سابقاً أو يتم عن طريق روشتات ووصفات طبية مزيفة يتم صنعها من قبل المتعاطين عن طريق نظام «الفوتوشوب» في الكمبيوتر.

أما عن المال فأجابوا بأنهم يحصلون عليه إما عن طريق الأهل حيث هناك أهالي يقوموا بتوفير المال لأبنائهم دون رقابة عليهم « ضعف الرقابة الأسرية» وأما عن طريق الدخول بشراكة مع متعاطين آخرين.

وأثناء حديثي معهم شهد أحد المتعاطين بأن الحصول على الحبوب المخدرة أسهل من البحث عن رغيف العيش «الروتي».

لهذا فإن مكافحة هذه الظاهرة صعب جداً، وذلك لتفشي الموارد من جميع الجهات والكسب السريع للمال يجعل الكثير يتهافت على دخول هذه التجارة خصوصاً بين الشباب الطامح إلى لا شيء.

فالسؤال الذي يطرح نفسه دائماً .. من المسؤول عن انتشار المخدرات في عدن؟

وخلال تحقيقنا هذا قمنا بطرق عدد من المنافذ الخاصة بدخول الأدوية إلى البلاد لكن لم يتم التعاون معنا.

فضل علي

أ. عارف ناجي

د. عبدالقادر البكاري

د. زياد بن طالب

طاهر منصور

نبيل محمود

جميلة جميل

فؤاد البريهي

سيف علي حسن